


Distr.: General
23 March 2009

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية



المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثانية

جنيف، ١١ - ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد
الكيميائية: تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي واستعراضه
واستكمالته وتقديم توجيهات في هذا الشأن

تقرير عن الإفادات الواردة من أصحاب المصلحة استجابة للاستبيان المتعلق بتنفيذ
النهج الاستراتيجي

مذكرة من الأمانة

١ - يتضمن مرفق هذه المذكرة فرعاً يحتوي على معلومات أساسية وموجزاً تنفيذياً لتقرير أعدته الأمانة بشأن الردود الواردة من أصحاب المصلحة استجابة للاستبيان الذي وضعته الأمانة بشأن تنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٢ - وتتاح هذه الوثيقة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. ويرد التقرير الكامل، الصادر باللغة الإنجليزية فقط، في الوثيقة SAICM/ICCM.2/INF/20. ويوجد تجميع للإفادات الواردة من أصحاب المصلحة استجابة للاستبيان على موقع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على الإنترنت على العنوان (<http://www.saicm.org>).

المرفق

تقرير عن الإفادات الواردة من أصحاب المصلحة استجابة للاستبيان المتعلق بتنفيذ النهج الاستراتيجي

أولاً - معلومات أساسية

١ - تتمثل إحدى وظائف المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية المبينة في الفقرة ٢٤ من استراتيجية السياسة الجامعة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في تلقي التقارير من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وتُعد المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال هذه التقارير ضرورية لتمكين المؤتمر من أداء وظائف أخرى مهمة مثل استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وبرمجة النهج الاستراتيجي وتحديد سلم أولوياته وتحديثه حسب الاقتضاء؛ وتوفير التوجيه بشأن التنفيذ وإبلاغ أصحاب المصلحة بالتقدم المحرز في التنفيذ.

٢ - لم يعتمد المؤتمر حتى الآن آلية للإبلاغ بشأن النهج الاستراتيجي ويتعين عليه أن ينظر في دورته الثانية في مسألة طرائق الإبلاغ ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في أي إطار إبلاغ في المستقبل. وفي غياب مثل هذه الآلية، تم الاتفاق أثناء عملية التحضير للدورة الثانية على أن تقوم الأمانة، كإجراء مؤقت، بإعداد استبيان يمكن أصحاب المصلحة من تزويد المؤتمر في دورته الحالية بالمعلومات عن التقدم الذي أحرزه كل منهم في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

٣ - وقد صدر الاستبيان في نسختين واحدة للحكومات وأخرى للمنظمات. ويوجد تجميع للإفادات الواردة من أصحاب المصلحة استجابة للاستبيان والإفادات الفردية، بصورتها الواردة إلى الأمانة، وهو متاح على موقع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على الإنترنت على العنوان (<http://www.saicm.org>). ويهدف الاستبيان إلى الحصول على معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة لتحقيق الأهداف الخمسة للنهج الاستراتيجي المبينة في الفقرات ١٤ - ١٨ من استراتيجية السياسة الجامعة:

- (أ) الحد من الأخطار؛
- (ب) المعارف والمعلومات؛
- (ج) الإدارة؛
- (د) بناء القدرات والتعاون التقني؛
- (هـ) الاتجار الدولي غير المشروع.

٤ - وتوجز هذه المذكرة تلك الإفادات. وتقدم فيه، حسبما كان مناسباً، التعليقات والمعلومات الإضافية من الأمانة. وقد صُنفت الردود التي تم تلخيصها في مجموعات وضعت تحت الأسئلة الموضوعية في الاستبيان، حسب الترتيب الأصلي الوارد. وتُقدم ملخصات الردود الواردة من الحكومات وتلك الواردة من المنظمات بشكل منفصل كل منها عن الأخرى.

ثانياً - الموجز التنفيذي

٥ - وردت إفادات من ٣٦ حكومة ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي وسبع منظمات حكومية دولية وإحدى عشرة منظمة غير حكومية رداً على الاستبيان الذي عمته الأمانة بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي. وبالرغم من ورود إفادات من بلدان متقدمة وبلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، فإن القلة النسبية في عدد الاستجابات المقدمة جعلت من الصعوبة بمكان وضع استنتاجات مهمة بالنسبة لهذا الإقليم أو ذاك من أقاليم العالم. ومع ذلك هناك مؤشرات خفيفة عن وجود جهود مماثلة تبذل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في حالات معينة.

٦ - وتكشف الردود على الاستبيان عن أن كثيراً من الحكومات والمنظمات قد بذلت جهوداً كبيرة لتطبيق النهج الاستراتيجي أو تعزيز أهداف النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. ففي حالة الحكومات، كثيراً ما كان ذلك يشمل إدماج أهداف النهج الاستراتيجي في وثائق التخطيط الرسمية وفي المبادرات ذات الصلة. وقد أوضحت بعض حكومات البلدان المتقدمة النمو أن خططها وبرامجها القائمة المتصلة بإدارة المواد الكيميائية تدرج فيها بشكل كاف أهداف النهج الاستراتيجي. غير أن بعض حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال يبدو أنها تعتمد على المشاريع الداخلة في إطار برنامج البداية السريعة كوسيلة لتقدير احتياجاتها وقدراتها ولإدماج أهداف النهج الاستراتيجي في استراتيجياتها أو خططها.

٧ - أوردت جميع الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية التي قدمت ردوداً على الاستبيان أنها قامت بتسمية جهات اتصال خاصة بها لدى النهج الاستراتيجي. وأوضحت معظم الحكومات أن جهات الاتصال تلك وضعت داخل الوزارة أو الوكالة المسؤولة عن البيئة. وقامت قلة من الحكومات بوضع جهات اتصالها في وزارات الخارجية أو الصحة أو العمل.

٨ - ويبدو أن هناك ترتيبات تنسيق قائمة للنهج الاستراتيجي لمعظم الحكومات والمنظمات، على الرغم من أن آليات التنسيق المذكورة تكشف عن وجود اختلافات بين كل آلية والأخرى. وقد أوضحت أغلبية الحكومات أنها أنشأت لجان مشتركة بين الوزارات أو أفرقة عاملة للقيام بوظائف التنسيق. وأوضحت أغليبتها أنها عهدت بتلك الوظائف إلى لجان تابعة لهيئات تتألف من ممثلين من كلا القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني الأخرى المهمة؛ وأوضحت حكومات قليلة أن جهود التنسيق تقع ضمن مسؤولية لجان مشتركة بين الحكومات قاصرة على الموظفين الحكوميين. وهناك بلدان نامية قليلة لم تضع حتى الآن ترتيباتها التنسيقية ولكنها قدمت مقترحات للتمويل من برنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي بشأن مشاريع تشمل خطط لوضع ترتيبات من هذا القبيل. وتبين الإجابات المقدمة من المنظمات أنها أنشأت

هيئات متنوعة مثل أفرقة عاملة ومجموعات عمل ولجان علمية ومجموعات تنسيق إقليمية للمتابعة فيما يتعلق بالنهج الاستراتيجي وأهدافه.

٩ - وطبقاً للردود الواردة من الحكومات، فقد نظمت اجتماعات تخطيط وحلقات عمل لتحديد الأولويات في معظم البلدان لمناقشة النهج الاستراتيجي أو المسائل ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية. ومن بين أصحاب المصلحة المشاركين في تلك الاجتماعات ممثلون من القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني. وقد اختلفت أهداف تلك الاجتماعات ونتائجها ووتأثيرها اختلافاً كبيراً تبعاً لترتيبات التنسيق والأولويات المعينة والتقدم المحرز.

١٠ - ومن بين أولى الأولويات المشتركة التي حددها وذكرتها الحكومات نشر المعلومات وتبادلها بشأن المسائل المتعلقة بالسلامة الكيميائية وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف مثل اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وجرى التشديد أيضاً على أهمية الحاجة إلى تحسين المشاركة وجهود التعاون فيما بين أصحاب المصلحة وأهمية تشجيع التآزر لتحقيق أهداف جداول الأعمال الوطنية والدولية بشأن المواد الكيميائية.

١١ - تشير بعض الاستجابات المقدمة من الحكومات إلى أنه بُذلت جهود إقليمية ودون إقليمية لتعزيز تنفيذ النهج الاستراتيجي. وفي إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي جرى وضع خطة إقليمية بشأن المنتجات الكيميائية في إطار خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي. ونظرت مبادرة أخرى في مقترح لدعوة لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالسلامة الكيميائية كي تدمج في خططها مخطط لإدارة المواد الكيميائية في شبه الإقليم مع وصلات مباشرة بالنهج الاستراتيجي. وقد نُظمت اجتماعات استشارية بين أعضاء اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وذلك من أجل مناقشة احتمالات التنفيذ على الصعيد الإقليمي. كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول الأخرى الساعية إلى الانضمام للاتحاد، أكدت أن هناك مناقشات أولية جارية بشأن استراتيجية إدارة المواد الكيميائية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، تقوم على أساس أنشطة في إطار لوائح المفوضية الأوروبية وتنفيذها فيما يتعلق بتسجيل المواد الكيميائية وتقييمها والأذن بها وتقييمها.

١٢ - وأوردت حكومات كثيرة أنها وضعت خططاً لتنفيذ النهج الاستراتيجي، على الرغم من اختلاف مستويات التقدم المحرز في تلك الخطط والنتائج المتوقعة منها. وفي بعض الحالات لم تكن هناك خطة محددة؛ وبدلاً من ذلك، وضعت الآليات القائمة لإدارة المواد الكيميائية بعين الاعتبار في الاضطلاع بالأنشطة الواردة في خطة العمل العالمية. وقد ذكرت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال توقع نتائج مماثلة من المراحل الأولية لتخطيطها لتنفيذ النهج الاستراتيجي. وتبين الردود على الاستبيان أيضاً قلة عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال التي يتوقع أن تعمل لتيسير الاضطلاع بأنشطة تمكينية على المستوى الوطني من خلال برنامج البداية السريعة. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن البلدان المتقدمة حققت مستوى أكثر تقدماً في جهودها في مجال التنفيذ، إما من خلال وضع خطط محددة للنهج الاستراتيجي أو بواسطة إدماج أهداف النهج الاستراتيجي في استراتيجياتها الحالية لإدارة المواد الكيميائية.

١٣ - توضح الردود الواردة من المنظمات أيضاً أن العمل جاري في عملية التخطيط الأولية لدعم النهج الاستراتيجي. وأوردت أغلبية المنظمات غير الحكومية أنها تشارك بنشاط في المبادرات الوطنية حيث تقوم بتقديم إسهامات وأفكار بشأن قضايا السلامة الكيميائية وتنظيم حملات تعليمية وإزكاء الوعي وبشكل عام تقوم بإشراك المجتمع المدني في هذه القضايا. ويبدو كذلك أن مساهمة ومشاركة القطاع الأكاديمي ومؤسسات البحوث أمر حاسم بالنسبة للمناقشات الوطنية ووضع الأولويات. وتشير الردود المقدمة من قطاع الصناعة أن هذا القطاع يركز جهوده على المساهمة في النهج الاستراتيجي من خلال برامج محددة تهدف إلى الترويج لسياسات داخل الشركات على المستوى الدولي من أجل تحسين مؤشراتهما الخاصة بالأداء البيئي.

١٤ - تؤدي المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية دوراً رئيسياً في عملية تنفيذ النهج الاستراتيجي. وكما أوجز في الردود الواردة، يجري الاضطلاع بأنشطة من أجل توفير المعارف والخبرات في المجالات ذات الصلة، بما في ذلك في مناقشة المسائل الناشئة التي يحتمل أن تكون ذات أهمية لحظّة العمل العالمية. وتقوم هذه المنظمات أيضاً بتنظيم برامج تدريبية وبرامج متخصصة لبناء القدرات، وبياداد ونشر وثائق فنية ووثائق في مجال السياسة العامة وبتقديم التعاون وتيسير التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة. وهذه أدوات قد تود الحكومات وأصحاب المصلحة عموماً النظر فيها لمساعدتها في جهودها في مجال التنفيذ.

١٥ - والإبلاغ المتوخى عن التقدم المحرز في إطار التحضير للدورة الثانية للمؤتمر، من المحتمل أن يمثل مؤشراً لمستوى التقدم الذي تم إحرازه حتى تاريخه في فئات الأهداف الخمسة الموضوعة في استراتيجية السياسة الجامعة. وعموماً يبدو أن أغلبية البلدان متفقة على ضرورة أن تركز تدابير الحد من المخاطر على تقييم التعرض المهني للمواد الكيميائية السمية، مع توصيات أخرى بإجراء دراسات لتقييم المخاطر لدعم صنع القرار. وتم أيضاً إبراز أهمية تحديد وتنفيذ تدابير وقائية للحد من التعرض، وبخاصة من خلال حملات إزكاء الوعي. وأشارت الردود أيضاً إلى إدماج مبادرات الحد من المخاطر في خطط وبرامج التنمية القائمة باعتبارها أحد المقترحات الجيدة للطريق إلى الأمام.

١٦ - رداً على أسئلة عن إجراءات التعامل مع المعلومات والمعارف، أشارت الحكومات إلى وجود حاجة إلى إدخال تحسينات في آليات التنسيق للتصدي للمسائل المتعلقة بسلامة المواد الكيميائية وإدارتها، وشددت بصفة خاصة على أهمية تقاسم المعلومات وتبادلها فيما بين أصحاب المصلحة. كما أن البرامج التدريبية والتعليمية يبدو أنها توفر أنشطة استراتيجية لزيادة الوعي وإشراك المجتمع المدني. وترى منظمات كثيرة ضرورة تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن السلامة في المواد الكيميائية وضرورة أن تتاح للقطاعات المهتمة بالمعلومات المولدة حالياً في أشكالها المختلفة.

١٧ - وتشير الردود الواردة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال إلى وجود اتفاق عام على العمل بشأن قضايا معينة متصلة بالإدارة، والتي شرحت التحديات التي واجهت بعض تلك البلدان فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية. وتم تشديد كبير على الحاجة إلى استعراض التشريعات والسياسات القائمة المتصلة بالمواد الكيميائية وتحديثها، والأهم من ذلك أيضاً تعزيزها على الصعيد الوطني. وبالمقابل، في البلدان التي يبدو أنها تتمتع بتشريعات مناسبة تدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي،

يبدو أن الهدف فيها تحول نحو إنفاذ آليات التنسيق القائمة مع أصحاب المصلحة ونحو توفير الدعم في شكل مساعدة تقنية وتدريب في مسائل الإنفاذ والامتثال. أما بالنسبة للمنظمات، تدعو الخطط الصناعية إلى تنفيذ استراتيجيات قطاعية محددة لأجل تعزيز مكافحة التلوث وإدخال تحسينات في الأداء البيئي، والتي يمكن النظر إليها باعتبارها استجابة إستباقية تهدف إلى الامتثال للضوابط السارية. وهناك منظمات أخرى تفضل العمل مباشرة مع الحكومات وتقدم الخبرات التقنية والمعلومات بشأن المسائل ذات الصلة وبخاصة في دعم تيسير تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

١٨ - ونظراً إلى أن أغلبية الردود الحكومية على الاستبيان وردت من بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، كانت الإجابات المتصلة ببناء القدرات ذات أهمية كبيرة ومرتبطة ارتباطاً مباشراً بأهداف أخرى للنهج الاستراتيجي. وفي كثير من الحالات هناك تفضيل لتلقي الدعم التقني والمالي لتمكين تلك البلدان من إحراز تقدم في التخطيط الأولي وفي الأنشطة التمكينية المتعلقة بالنهج الاستراتيجي. أما البلدان المتقدمة فقد لاحظت ووصفت استمرار الدعم لبناء القدرات وتعزيزها بشأن مجموعة واسعة من القضايا، تشمل النهج الاستراتيجي، والإدارة، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وسجلات إطلاق الملوثات ونقلها، والنظام المنسق عالمياً لتصنيف وتوسيم المواد الكيميائية، وعلى مستوى أوروبا الأنشطة المتصلة بلوائح المفوضية الأوروبية بشأن تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها والأذن بها وتقييدها. وتؤكد الردود الواردة من المنظمات دعمها المستمر لبناء وتعزيز القدرات، وخصوصاً في البلدان النامية. ومن بين أكثر مجالات العمل المشتركة برامج التدريب المتخصص، والأعمال الميدانية وأعمال البحوث ومبادرات الترويج للإنتاج الأنظف والتكنولوجيات والممارسات البيئية المتطورة الأخرى.

١٩ - فيما يتعلق بالاتجار الدولي غير المشروع، شددت الاستجابات على ضرورة تشجيع بذل جهود قوية ومنسقة لمنع ومراقبة الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية المثيرة للقلق والنقل غير المشروع للنفايات الخطرة. وتقع هذه المسؤولية في المقام الأول في إطار سلطة مكتب الجمارك أو إدارة الجمارك في معظم البلدان، غير أن التعاون مع القطاعات الأخرى التي لها وظائف متصلة بسلامة المواد الكيميائية وإدارتها ينظر إليه باعتباره عنصراً رئيسياً في معالجة هذه القضية وبخاصة عندما يتعلق الأمر بإجراءات الامتثال والإنفاذ على النحو المنصوص عليه في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وفي التشريعات الوطنية على حد سواء. وبصفة عامة تسلم المنظمات بأهمية هذا الموضوع وتقدم دعمها للحكومات من خلال برامج التدريب وجمع المعلومات وإجراء البحوث والبيانات الميدانية والترويج للنظام المنسق عالمياً وغير ذلك من الممارسات الوقائية.

٢٠ - وعلى ضوء حقيقة أن برنامج البداية السريعة هو الآلية الجديدة الوحيدة المكرسة تحديداً لدعم أنشطة التمكين الأولية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، أوردت أعداد كبيرة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أنها ظلت تعتمد على البرنامج للتمكن من البدء في عملها لتنفيذ النهج الاستراتيجي. وأشارت الأمانة إلى أن في غضون الجولات التي تزيد عن الخمس بخصوص الطلبات المقدمة للصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة، المعقودة في الفترة بين أيار/مايو ٢٠٠٦ وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تلقت الأمانة ١٦٦ مقترح مشروع وتمت الموافقة على ٧٤ منها. وتنفذ هذه

المشاريع ٦٠ حكومة و٧ منظمات مجتمع مدني وتقام في إطارها أنشطة في ٧٣ بلدًا، بما فيها ٣٤ من أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢١ - وقد شملت القضايا الأخرى التي أثارها المخبون على سبيل المثال لا الحصر الحاجة لتشجيع القيام بعمل عالمي بشأن الزئبق والمعادن الثقيلة الأخرى؛ والمناقشات بشأن القضايا الناشئة مثل التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية واللعب والسلامة الكيميائية والبدائل؛ والأنشطة الموجهة لمنع وقوع الحوادث الصناعية الكبيرة والتصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة؛ وأهمية وضع مواد ومبادئ توجيهية باللغات المحلية لمنفعة المجتمعات الريفية.
